مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 15 – العدد: 01 (2024)، ص: 193 - 206
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على إيرادات المحروقات في الجزائر

The repercussions of the Russian-Ukrainian war on fuel revenues in Algeria

العطري عمر[1]♦، حاج قويدر عبد الهادي[2]

[1] مخبر درسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، جامعة أدرار (الجزائر)، elot.omar@univ-adrar.edu.dz

[2] مخبر درسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، جامعة أدرار (الجزائر)، h.abdelhadi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/15 **تاريخ القبول:** 2024/05/10 **تاريخ النشر:** 2024/05/20

ملخص:

تهدف هاته الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار المترتبة على الاقتصاد الجزائري نتيجة النزاع بين روسيا وأوكرانيا، مع التركيز بشكل خاص على تأثيراته على قطاع الطاقة وإيرادات الجزائر من الوقود منذ بداية الحرب. كما تتناول الدراسة كيفية تأثير هذا الصراع على الصادرات النفطية الجزائرية و تقيم أهمية المواد المصدرة الحيوية والإمدادات الطاقية العالمية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحليل وضع ومستقبل سوق النفط في ظل التوترات الطاقية الروسية والضغوط الدولية المرتبطة بها.

توصلت الدراسة إلى أن الحرب قد جلبت تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الجزائري من عدة جوانب، مؤكدة وجود علاقة مباشرة بين النزاع الروسي الأوكراني واستخدام الطاقة كأداة رئيسية في الصراعات الدولية للسيطرة العالمية. هذا بدوره أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية. وتشدد الدراسة على أهمية التحول نحو الطاقات المتجددة لتقليل الاعتماد على النفط وتحقيق استقلال طاقوي. كما تُظهر البيانات المالية تحسنًا ملحوظًا في إيرادات الصادرات البترولية لعام 2022 مقارنةً بالعام السابق.

كلمات مفتاحية: النزاع الروسي الأوكراني، الصادرات، الإيرادات النفطية، قطاع الطاقة.

تصنيف JEL : H2، H7.

Abstract:

This study aims to shed light on the implications for the Algerian economy as a result of the conflict between Russia and Ukraine, with a particular focus on its effects on the energy sector and Algeria's fuel revenues since the beginning of the war. The study also discusses how this conflict affects Algerian oil exports and assesses the importance of vital exported materials and global energy supplies to the national economy, in addition to analyzing the situation and future of the oil market amidst Russian energy tensions and related international pressures.

The study concludes that the war has brought positive effects on the Algerian economy from several aspects, confirming a direct relationship between the Russian-Ukrainian conflict and the use of energy as a key tool in international conflicts for global control. This, in turn, led to a rise in the prices of basic food commodities. The study emphasizes the importance of transitioning to renewable energies to reduce dependence on oil and achieve energy independence. Financial data also shows a significant improvement in petroleum export revenues for 2022 compared to the previous year.

Keywords: Russian-Ukrainian conflict, exports, revenues, energy sector, Algeria.

JEL Classification: H2 ،H7.

♦ المؤلف المرسل

1. مقدمة:

العالم يمر بفترة من التقلبات نتيجة للصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا، حيث تلوح في الأفق تهديدات من الدول الغربية بقطع العلاقات المالية مع روسيا عبر نظام "سويفت"، مما قد يؤدي إلى تعميق الأزمة. رغم ذلك، هناك توافق بين الخبراء الاقتصاديين على أن تداعيات هذا النزاع ستطال الجزائر. منذ شهر سبتمبر لعام 2014، شهدت أسعار النفط تراجعاً حاداً، إلا أنها بدأت تعاود الارتفاع مجدداً مع تصاعد التوترات بين روسيا وأوكرانيا. هذا الارتفاع في الأسعار جاء كنفحة أمل للجزائر وغيرها من الدول المصدرة للنفط، خاصة بعد الضربة القوية التي تلقتها اقتصادات هذه الدول جراء الانخفاض الكبير في الأسعار (ابتسام، 2023).

مع تخطي أسعار النفط حاجز المائة دولار للبرميل في سوق خام برنت، وتزايد الطلب على نوعية النفط "صحاري بلاند" الذي تنتجه الجزائر، هذا التطور يمكن أن يعزز من الاحتياطيات النقدية الوطنية، ويقدم دفعة قوية للاقتصاد الوطني في وجه التحديات الراهنة. أثارت احتمالية توقف توريد النفط والغاز إلى الدول الأوروبية، مخاوف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث سعت هذه الأخيرة إلى تطبيق تدابير مسبقة بهدف تقوية أمن الطاقة في أوروبا، والوقاية من انقطاعات كبيرة في توفير الغاز والنفط، والتحكم في تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية. ويأتي هذا في ضوء العقوبات التي قد تُفرض من قبل إدارة الرئيس بايدن، والتي من شأنها حظر استيراد الغاز والنفط الروسي، وقد تؤدي النزاعات العسكرية إلى عرقلة تدفق الطاقة بفعل المخاطر المرتبطة بالنقل عبر أوكرانيا أو عبر البحر الأسود نحو أوروبا.

إنّ حوالي 40% من استهلاك الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي مصدره روسيا، وإيجاد بديل مناسب لهذا المصدر لن يكون بالأمر السهل. ونظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر القريب من أوروبا، بالإضافة إلى أن لديها خطوط تزول بها بعض الدول الأوربية من بينها، فرنسا، اسبانيا، وإيطاليا، فإنه ينظر إلى الجزائر على أنها بديلا مناسبا للتزويد أوروبا بالغاز، وهذا ما يساعد أوروبا على فك تبعيتها لروسيا في مجال الطاقة. في المقابل قد يكون هذا التعاون فرصة للجزائر من أجل بناء شراكات استراتيجية جديدة مع دول الاتحاد الأوروبي (رفيقة، 2022). كما أن باقي الدول المنتجة للنفط مثل السعودية، العراق، الكويت، والإمارات، يمكن أن تساهم في تخفيف اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي.

في حال استمرار الأزمة الروسية الأكرانيةُ يتوقَّع أن يشهد سوق الطاقة ارتفاعات غير مسبوقة، هذا مع تعقيدات تجعل من الصعب تحديد الأسعار بدقة. وبالنظر إلى أن روسيا تزود أوروبا بـ: 48% من احتياجاتها من الغاز، فإن الطلب على هذا المورد الحيوي سيزداد. حيث تشير البيانات الأخيرة إلى أن قطر ستواجه صعوبة في تغطية النقص الكبير من إمدادات الغاز إلى أوروبا، مع العلم أن معظم مصدري الغاز لا يفضلون توجيه صادراتهم نحو القارة الأوروبية.

من جهتها، تخطط الجزائر لزيادة إنتاجها والاستفادة من هذه الظروف، بشرط الاستفادة من أخطاء الماضي، وقد أشار الخبير الاقتصادي ناصر سليمان في تصريح لـ"الجزائر الجديدة" إلى التفاؤل الذي أثاره النزاع بين روسيا وأوكرانيا والغرب، والذي من المتوقع أن يدفع أسعار النفط إلى مستويات عالية جديدة. وتساءل عن السبب في عدم استغلال هذا الارتفاع لتنشيط الاقتصاد وتحسين القوة الشرائية للشعب الجزائري. يجب الإدراك أن الحروب ليست بالأمر الهين، واندلاعها يعد خسارة للجميع وقد تتسبب في أزمة تعد الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أن استخدام البترول والغاز في إنتاج العديد من السلع والخدمات يدل علىّ أن أي زيادة في أسعارهما ستتسبب في ارتفاع تكاليف هذه السلع والخدمات في الدول الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى التضخم المستورد الذي ينعكس مباشرة على السلع والخدمات المستوردة. وهذا قد يؤثر سلبًا على أسعار المواد الاستهلاكية في الأسواق المحلية، ما قد يؤدي إلى مواجهة أخرى لارتفاع الأسعار. ومن المرجح أن يتم ضخ عائدات النفط المرتفعة في الميزانية

العامة لتغطية العجز، الذي يبلغ حوالي 4175 مليار دينار، أو ما يعادل 30.5 مليار دولار، لتجنب اللجوء إلى خيارات قد تضر بالاقتصاد الوطني مثل التمويل غير التقليدي أو الديون الخارجية.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق ويمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على إيرادات قطاع المحروقات الجزائري؟

2.1 أهداف البحث :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوردها فيما يلي:

- محاولة فهم تأثيرات الحرب الروسية في أوكرانيا على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام.
- التعرف على أهم تقلبات أسعار المحروقات وأثرها على قطاع المحروقات الجزائري.
- العمل على ابراز تطورات إيرادات قطاع المحروقات خلال فترة الحرب الروسية الأوكرانية.

3.1 منهج البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلاءم مع طبيعة وأهداف البحث، من خلال وصف الظاهرة وتحليل بياناتها، ودراسة أثار الحرب الروسية الأوكرانية على إيرادات قطاع المحروقات في الجزائري، وإعطاء صورة واضحة باستخدام عرض تحليلي لمختلف البيانات بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من التقارير المحلية والدولية.

2 تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

احدثت الحرب الروسية الأوكرانية اثار اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي سوف نعرض مجموعة من الأثار الاقتصادية

1.2 أثار الحرب روسيا وأوكرانيا في الأسواق العالمية للغذاء والطاقة:

تحتل روسيا المركز الأول عالميًا كأكبر مُصدّر للقمح، وتأتي ضمن أكبر ثلاثة منتجين له بعد كل من الصين والهند. أما أوكرانيا، فهي تصنف ضمن أكبر خمس دول مُصدّرة للقمح عالميًا. وتشكل أوكرانيا وروسيا 53% من حصة السوق العالمية لتجارة عدد من السلع الأساسية والمهمة. فيما يتعلق بقطاع الطاقة، تعد روسيا ثالث أكبر منتج للنفط على مستوى العالم، تلي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهي الأكبر عالميًا في تصدير الغاز الطبيعي، وثاني أكبر مُصدر للنفط بمعدل تصدير يبلغ حوالي 5 مليون برميل يوميًا. كما تُعتبر روسيا مصدرًا هامًا للعديد من المنتجات الكيميائية كالأسمدة، إلى جانب المعادن والمنتجات الخشبية، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في السوق العالمية لهذه الفئات من السلع (الرقمي، 2022).

شكل رقم (01): يوضح مساهمة كل من روسيا وأوكرانيا في الأسواق العالمية للغذاء

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

نلاحظ من الشكل (01) أن كما روسيا تلعب دور حيويا في السوق العالمية للغذاء، حيث بلغت مساهمة روسيا في صادرات القمح العالمية9.32 مليون طن في عام 2021 لتحتل المرتبة الخامسة في الصادرات القمحية، وقلو ت صادراتها من الشعير والذرة بلغ 1.5 مليون طن، و 1.4مليون طن على التوالي خلال نفس العام. تأثر حجم إنتاج القمح على الساحة العالمية بشكل كبير جراء الحرب، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج أوكرانيا. هذا نتيجة زيادة الطلب العالمي بسبب تزايد مخاوف الدول من تداعيات النزاع، وهو ما دفعها إلى ضمان تأمين احتياجات سكانها من الغذاء. (غادة رياض عمارة، صفحة 10).

2.2 ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية:

أثمرت الحرب الروسية في أوكرانيا عن اضطرابات جسيمة في سلاسل الإمداد العالمية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الغذاء، النفط، الغاز، والمعادن خلال الربع الأول من عام 2022. وقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) عن ارتفاع بنسبة 34٪ في أسعار المواد الغذائية مقارنة بالعام السابق، وزيادة بنحو 60٪ في أسعار النفط الخام، وارتفاع بأكثر من ثلاثة أضعاف في أسعار الغاز والأسمدة خلال عام 2022. وترتبط هذه الارتفاعات الكبيرة في الأسعار العالمية بآثار بشرية واقتصادية واجتماعية هائلة في عدة دول، بمن فيها الدول العربية، حيث تفاقمت الضغوط التضخمية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في تلك الدول.

الشكل رقم(02): تطور الأسعار العالمية للسلع الأساسية خلال الفترة (2020-2022)

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص: 24.

قبل اندلا ع الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، شهدت أسعار معظم السلع الأساسية ارتفاعًا نتيجة لعدة عوامل، منها زيادة تكاليف النقل إلى مستويات غير مسبوقة بسبب الاضطرابات التي أصابت سلاسل التوريد العالمية. ومع استمرار الحرب استمرت الأسعار في الصعود إلى مستويات قياسية، مواجهة تحديًا جديدًا يتمثل في انقطاع سلاسل التوريد والآثار المترتبة على أسعار هذه السلع. تشكل سلاسل التوريد العمود الفقري للتكامل في الاقتصاد العالمي، وبالتالي يؤدي هذا التكامل إلى نقل الزيادات في أسعار السلع الأساسية أو المنتجات النهائية من الدول المُصدرة إلى الدول المُستوردة، مما يؤدي إلى ما يُعرف بالتضخم المستورد. يتفاوت مدى تأثر دول العالم بأسعار الغذاء من دولة لأخرى، والمحدد الرئيسي لدرجة التأثر هو مدى اعتماد الدولة على الاستيراد في تلبية احتياجات مواطنيها من الغذاء. بالتالي، فإن وفرة المخزون والاحتياطي عند أي دولة سيساعدها في تخفيف الآثار السلبية للحرب وسيحد من ارتفاع أسعار السلع على المدى القصير فقط (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، 2022، صفحة 3).

3.2 ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة:

أسفرت الحرب الروسية في أوكرانيا عن تعطيل وعجز في إمدادات الوقود، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية. خلال الأسبوع الأول من الحرب، تخطى سعر خام البرنت حاجز 100 دولار للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره الذي كان يبلغ 70 دولار قبل بداية النزاع. يوضح الشكل رقم 03 تطورات أسعار النفط الخام برنت خلال الفترة من ديسمبر 2021 إلى أبريل 2022.**الشكل رقم (03):** سعر النفط الخام برنت خلال الفترة ديسمبر 2021 أفريل 2022

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص: 39.

نلاحظ انه في شهر مارس 2022، سجلت أسعار الطاقة ارتفاعًا بنسبة أربعة أضعاف مقارنة بعام 2020، وهو أكبر ارتفاع لأسعار الطاقة منذ زيادة أسعار النفط في عام 1973. وبلغ متوسط سعر خام برنت 116 دولار للبرميل في أوائل مارس 2022، مما يمثل زيادة قدرها 55٪ مقارنة بشهر ديسمبر 2021. وقد تجاوز سعر النفط أسواق وأسعار الطاقة 100 دولار للبرميل، حيث حقّقت البلدان العربية المصدّرة للطاقة الكثير من المكاسب غير المتوقعة، وتمتلك الدول العربية 40% من احتياطيات النفط. ومن المرجح أن تستفيد شركات الطاقة العامة والخاصة في هذه البلدان من المكاسب معتبرة لتوسيع طاقتها الإنتاجية، لا سيما إذا طالت العقوبات التي تلوح بها الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع الطاقة ضد الاتحاد الروسي، خاصة إذا ظلّت مفروضة في الأجلين المتوسط والطويل، وفي حال ازداد إنتاج النفط والغاز وتم إحياء فكرة إنشاء مركز رئيسي للغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط للحد من اعتماد أوروبا على النفط، ربما تشهد تجارة الطاقة في المنطقة العربية تحولات كبيرة وطويلة الأجل. (خليفة بوزازي،، 2023، صفحة 15)

4.2 معدل نمو الأسعار العالمية للطاقة من يناير 1970 إلى مارس 2022:

يوضح الشكل رقم 04 تطور معدل نمو أسعار الطاقة العالمية منذ عام 1970 حتى عام 2022

الشكل رقم (04): تطور معدل نمو الأسعار العالمية للطاقة من يناير 1970 حتى مارس 2022

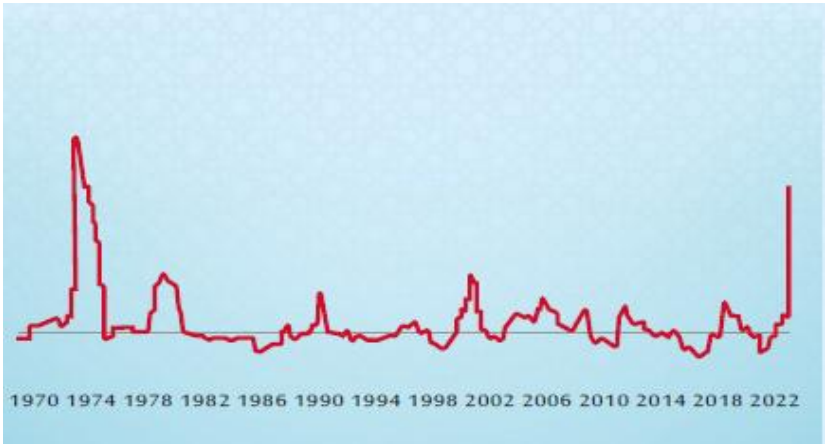

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص: 51.

يبين الشكل أعلاه وضعية معدل نمو الأسعار العالمية للطاقة من يناير 1970 إلى مارس 2022. نرى تراجعًا في سعر خام برنت بعد إعلان الولايات المتحدة وبعض الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية عن إطلاق كميات كبيرة من النفط من مخزونها الاستراتيجي، بالإضافة إلى توقعات ضعف الطلب بسبب إغلاق العديد من المدن الصينية بسبب فيروس كورونا. وبلغ متوسط سعر خام برنت 100 دولار للبرميل في عام 2022، بزيادة قدرها 42% عن عام 2021، وهو أعلى مستوى منذ عام 2013. فيما يتعلق بالعقوبات، أعلنت العديد من الدول بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على صادرات الطاقة الروسية. فحظرت الولايات المتحدة واردات النفط والغاز والفحم الروسي، وأعلنت المملكة المتحدة عن خطط للتخلص التدريجي من واردات النفط الروسية بحلول نهاية عام 2022. كما أعلن الاتحاد الأوروبي فرض حظر على واردات الفحم من روسيا اعتبارًا من أغسطس 2022، وخفض واردات الغاز الروسي بثلث مع نهاية عام 2022. ومن المتوقع أن يتوسع الاتحاد الأوروبي هذه الإجراءات لتشمل النفط مع الإلغاء التدريجي النهائي من واردات الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027. وعلى صعيد الشركات، قررت العديد من شركات النفط الكبرى وقف عملياتها في روسيا، كما اختار العديد من التجار مقاطعة النفط الروسي، مما يعكس جزئيًا الصعوبات والمخاطر في إجراء المعاملات أو الحصول على التأمين على الشحنات النفط الروسي. ووفقًا لتقديرات سابقة لوكالة الطاقة الدولية، فإن العقوبات الحالية ستقلل من الصادرات الروسية للنفط بمقدار 2.5 مليون برميل في اليوم ابتداءً من مايو 2022، أي ما يعادل حوالي 3% من الإمدادات العالمية. (محمد الصالح أوصيف، فطيمت مشتر، 2023، صفحة 7).

5.2 تقلبات الأسعار العالمية للنفط الخام والغاز الطبيعي:

روسيا قامت بتصعيد تكتيكي من جانبها، حيث طلبت من الدول المستوردة للطاقة منها الدفع بالروبل ومن خلال بنوك روسية، و هددت بقطع الإمدادات بالغاز الطبيعي في حال عدم الاستجابة لها . هذا الإجراء قد يؤدي إلى تعقيدات إضافية، خاصة أن العقود الحالية مقومة بعملات مختلفة. في الوقت نفسه، شهدت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعًا في أوروبا إلى أعلى مستوى لها، وزادت بمقدار الثلث تقريبًا في الولايات المتحدة خلال مارس 2022 مقارنة بديسمبر 2021، ويرجع ذلك جزئيًا إلى زيادة الطلب على الصادرات الأمريكية من الغاز الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، وصلت أسعار الفحم إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في مارس 2022 نتيجة لزيادة الطلب عليه كبديل للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء.

يوضح الشكل رقم 05 تغيرات كل من أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي خلال سنتي 2021 و2022:

الشكل رقم (05): تقلبات الأسعار العالمية للنفط الخام والغاز الطبيعي بين سنتي 2021 و2022

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص: 51.

تحتل كلاً من روسيا وأوكرانيا مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية فان روسيا تعد ثالث أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية،أذ تحتل روسيا المرتبة الأولى عالميًا كأكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي وتأتي في المركز الثاني كأكبر مُصدِّر للنفط بمعدل يصل إلى حوالي 5 مليون برميل يوميًا. كما تبرز كأهم مُصدِّر ومنتج للقمح على مستوى العالم وتلي الصين والهند مباشرةً كأكبر منتج له. كما أنها تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة والمعادن والنتجات الخشبية. ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي فإن النسب المئوية لأهم الصادرات الروسية من الصادرات العالمية تتمثل في الغاز الطبيعي نحو 25.3%، النفط الخام 11.4%، القمح 18%، البلاتينيوم 23%، النيكل 22.5%، الألمونيوم 10%، الفحم الحجري 18%، الأسمدة 14%، والبلاتين 14%. مما سبق فإنّ روسيا تتمتع بثروات طبيعية تجعلها تحتل المراتب الأولي في إنتاج وتصدير المعادن بالإضافة الي صناعتها العسكرية التي مكنتها من تصدير الأسلحة وعضواً مهماً ضمن مجموعة البريكس (دنيا محمد البنا، 2022، صفحة 4)

3. تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الاقتصاد الجزائري:

إنّ الجزائر أقل عرضة من دول شمال أفريقيا الأخرى للآثار الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا، لأن واردات القمح من هاتين الدولتين إلى الجزائر لا تتعدى 3% من واردات البلاد. وقد أعلنت لوزارة الزراعة سابقا أن المخزون الوطني سيكون كافياً لتلبية الطلب المحلي حتى جانفي 2023 مما يشير إلى السياسة الاستراتجية للجزائر في تأمين احتياجاتها الغذائية. إضافة إلى ذلك، فإن الجزائر مُصدِّر رئيسي للنفط والغاز، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز سيسمح لها بتعويض ارتفاع فاتورة الغذاء. ومن الجانب الدبلوماسي، رفضت الجزائر التصويت على قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يدين الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وصوتت ضد قرار تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. وأكدت الجزائر أنه من الضروري استخدام آليات الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة محايدة وعادلة لضمان العدالة لجميع الضحايا.

1.3 أثار الحرب الروسية الأوكرانية على ارتفاع معدل التضخم:

تسببت الحرب الروسية في أوكرانيا في زيادة متوسط معدل التضخم في الدول العربية إلى 15.6٪ في عام 2022، بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة، والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية. (البنك الدولي، أفريل 2022)، سجّلت الجزائر، مصر، ليبيا، وتونس أعلى متوسط لمعدلات التضخم بين الدول العربية. في مصر خاصة، قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة للتصدي للضغوط التضخمية ومنع المزيد من انخفاض قيمة العملة الوطنية. وفي الجزائر، تفاقمت الأوضاع الاقتصادية للفقراء بسبب ارتفاع أسعار الواردات الغذائية وزيادة معدل التضخم من 2.4٪ في عام 2020 إلى 7٪ في عام 2022. في الأردن،

على الرغم من قلة الروابط التجارية المباشرة مع روسيا وأوكرانيا، كان من المتوقع زيادة معدل التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميًا وتباطؤ النمو العالمي إلى 3.3٪ خلال عام 2022. في جمهورية القمر المتحدة، ارتفع معدل التضخم من 0.8٪ في عام 2020 إلى 6.4٪ في عام 2022. (رحالي محمد، 2023، صفحة 26) كذلك دول الخليج واجهت تأثيرات الاقتصاد العالمي بعدما تعرضت لموجات تضخم مرتفعة، على الرغم من ارتفاع إيراداتها النفطية. تواجه هذه الدول تحديات بسبب استيرادها السلع والمواد الأولية والغذائية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد والسلع نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والمحروقات. يمكن أن تكون الآثار السلبية للتضخم عائقًا للنمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تدهور قيمة العملة المحلية والقيم الادخارية، وتقليل مستويات الثقة في الاقتصاد المحلي، مما يمكن أن يثير المخاوف من تراجع الاستثمارات الأجنبية ويزيد من التحديات الاقتصادية. وبالتالي، تواجه صناع السياسات النقدية في الدول العربية تحديات جديدة وصعبة للحد من ظاهرة التضخم وضمان استمرار حركة التنمية.يوضح الشكل رقم 06 ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية:

الشكل رقم (06): ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية بين سنتي 2021 و2022

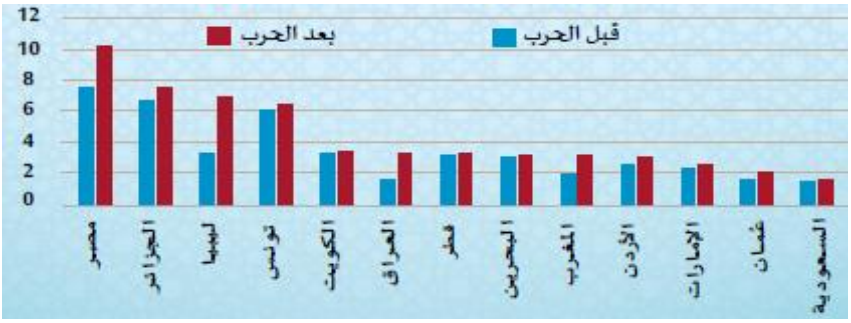

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص: 67.

2.3 معدلات النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط:

تشهد الدول العربية حالة من عدم اليقين بشأن آفاق النمو، حيث يظل الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول غير مؤكد نتيجة لتأثيرات جائحة كورونا التي لا يمكن التنبؤ بها، وتعقيدات الوضع الراهن جراء اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا. وعلى الرغم من هذه التحديات، توقع تقرير البنك الدولي في أفريل 2022، أن تحقق الدول العربية المنتجة للنفط معلات نمو إيجابية بما يقارب في المتوسط 5.4% نتيجة التعافي التدريجي من جائحة كورونا، بالإضافة إلى الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره. أما الدول العربية المستوردة للنفط فمن المتوقع أن تحقق معدل يقارب 4% في المتوسط.

الشكل رقم (07): ارتفاع معدل النمو الاقتصاد في الدول العربية بين سنتي 2021 و2022

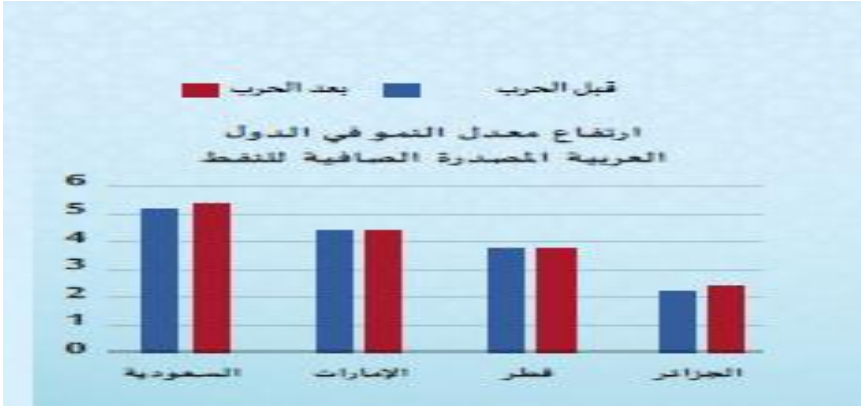

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق

3.3 تهديد الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول العربية:

قبل اندلا ع الحرب الروسية الأوكرانية، شهدت بعض الدول العربية مثل الجزائر والمغرب وتونس احتجاجات متفرقة بسبب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وخاصة أسعار الغذاء والوقود. يُتوقع أن تواجه العديد من الدول العربية بعد انتهاء الحرب ضغوطًا تضخمية متزايدة، مثل ارتفاع أسعار الغذاء، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتدهور الأمن الغذائي. وهذا قد يزيد من حجم المخاطر التي تُهدد الاستقرار الاجتماعي في تلك الدول.

يظهر الشكل رقم 08 آثار الحرب الروسية الأوكرانية على مؤشرات الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول العربية بين سنتي 2021 و2022.

الشكل رقم (08): الحرب الروسية الأوكرانية واثرهاعلى مؤشر الاستقرار الاجتماعي

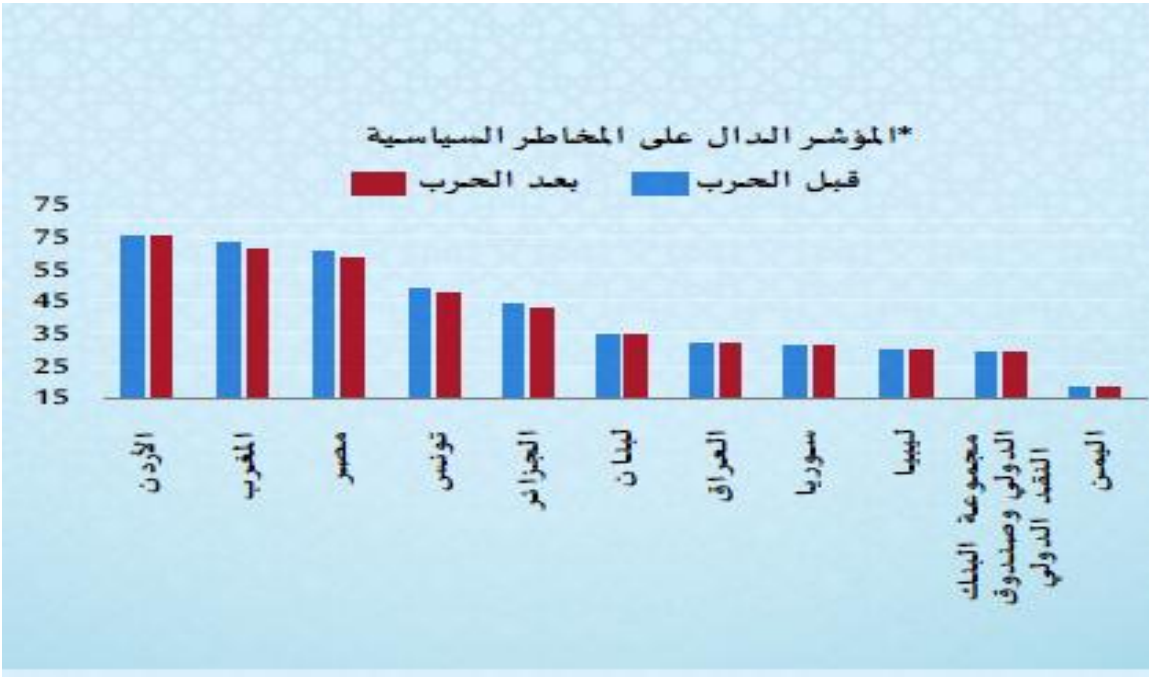

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص: 101.

من المرجح أن تتأثر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة بسبب الأزمة في أوكرانيا، حيث ستعاني بعض الدول العربية من تبعات خطيرة ناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتشديد الأوضاع المالية الدولية. فنجد أن مصر تستورد 80% من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، كما ستواجه أيضًا تراجعًا في إنفاق السياح من هذين البلدين. والوضع قد يكون أشد صعوبة لدول مثل: لبنان، سوريا، وتونس، التي تعتمد بشكل كبير على واردات القمح والحبوب من أوكرانيا وروسيا، مما يجعل أمنها الغذائي في خطر، وبالخصوص لبنان التي تشهد بالفعل أزمة مالية حادة.

الزيادة في أسعار السلع قد تفاقم التوترات الاجتماعية في البلدان ذات الشبكات الاجتماعية الضعيفة وفرص العمل المحدودة، وتلك التي تعاني من مجال ضيق للإنفاق الحكومي وشعبية حكومية منخفضة.

بشكل عام، إن تداعيات النزاع الروسي الأوكراني الذي بدأ في 24 فيفري 2022 لن تقتصر على هذين البلدين وحدهما، بل ستمتد ليؤثر على العالم بأكمله بدرجات متفاوتة، مؤثرة سلبًا على معدل التضخم والنمو العالميين. حيث أن هناك دلائل واضحة تشير إلى أن الحرب والارتفاع الناتج في تكاليف السلع الأساسية ستزيد من التحديات التي تواجه صانعي السياسات في بعض البلدان لتحقيق التوازن بين كبح التضخم ودعم التعافي من الجائحة (نعمت بيان، 2022، صفحة 7).

4.3 أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائر خلال الفترة (2020 -2022):

من ضمن المؤشرات الايجابية التي سجلها الاقتصاد الجزائري، وتقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 255 مليار دولار، مع توقعات بنمو يفوق الـ 5% في عام 2023، وذلك دون وجود مديونية خارجية. يعزى هذا التحسن إلى الحركية الاقتصادية التي شهدتها البلاد، جزئيًا بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وبفضل دور قانون الاستثمار الجديد الذي فتح الباب أمام مشاريع تتجاوز قيمتها 7.2 مليار دولار، ومن المتوقع أن يتيح ذلك خلق 50 ألف فرصة عمل جديدة.

الجدول رقم (01): مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائري بين سنتي 2020 و2022

الدولة	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)			معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) (%)			الحساب الجاري (% للناتج)			الموازنة العامة (% للناتج)			الدين العام (للناتج %)		
	2022	2021	2020	2022	2021	2020	2022	2021	2020	2022	2021	2020	2022	2021	2020
الجزائر	3,2	3,9	5,1-	7,1	7,2	2,4	4,7	2,8-	12,6-	7,0	3,5-	12,0-	51,8	61,2	52,1

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص: 161.

يوضح الشكل أعلاه أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة: (2020-2022)، ويلاحظ أن معدل النمو الحقيقي في سنة 2022 بلغ 3.2%، كما أنّ معدل التضخم في تطور حيث بلغ 7.1%، أما معدل الحساب الجاري فقد انتقل من -2.8% إلى 4.7% بين سنتي 2021 و2022، فيما عرف الميزانية العامة تحسن كبير من عجز يقدر بـ 3.5% إلى فائض بمعدل 7.0 أما مؤشر الدين العام عرف انخفاض من 61.2% إلى 51.8% خلال نفس الفترة.

4. تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على إيردات قطاع المحروقات الجزائري:

1.4 تطور إيرادات المحروقات:

يوضح الشكل 09 تطور إيرادات النفط في مقابل تطورات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر من عام 2016 الى عام 2022، من خلال عرض تطور المداخيل التوازن الميزان التجاري، النفقات، رصيد الميزانية الإجمالي.

الشكل رقم (09): تطور إيرادات المحروقات

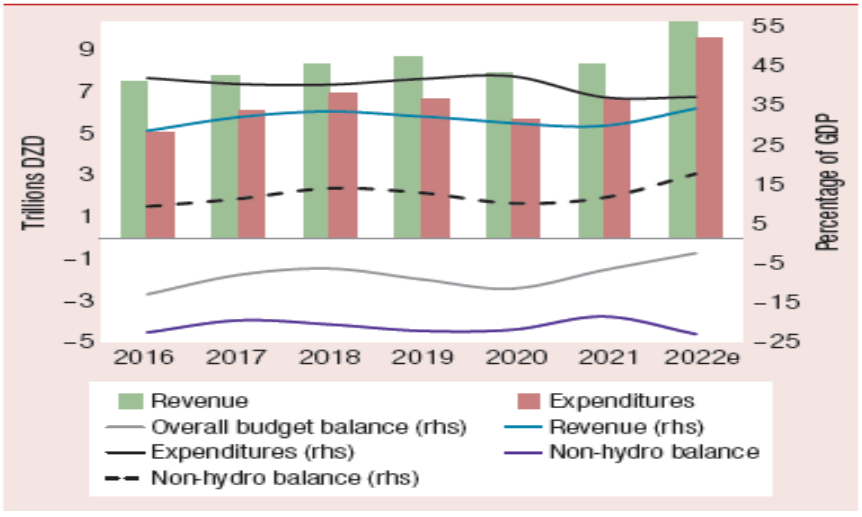

المصدر: البنك الدولي، التحديث الاقتصادي للجزائر، 2023، ص 4.

إنّ نفقات التشغيل بعد الزيادة في إيرادات تصدير المواد الهيدروكربونية (+75.5%)، وانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي (-4.9%)، وزيادة حصة إيرادات التصدير التي تذهب إلى الميزانية، والإيرادات الهيدروكربونية تضاعفت (+117%)، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية، مدعومة من خلال الديناميكيات الجيدة للاستهلاك الخاص، واسترداد إيرادات الضرائب على الشركات بعد عام 2020 التي تجمدت بسبب بأزمة كوفيد 19، والتأجيل من الخسائر المتكبدة للسنة المالية 2021. وعلى النقيض من ذلك فقد انخفض النمو في الإنفاق الرأسمالي العام وارتفعت النفقات بشكل كبير (+30%)، مدفوعة بالتشغيل المصروفات. وتعود القفزة في هذا الأخير إلى ارتفاع أجور القطاع العام، وزيادة معاشات التقاعد وتنفيذها إعانة البطالة، وزيادة التكلفة من الإعانات الشاملة للمواد الغذائية الأساسية. وكذلك فإن العجز الإجمالي في الميزانية بلغ 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقارنة بـ 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، ولولا القطاعات غير الهيدروكربونية لكان عجز الموازنة قد تفاقم من 19% إلى 23.4% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرت ديون الخزينة للقطاع المصرفي المحلي، فقد ارتفعت بـ +21.5% في عام 2022، لتصل إلى 30.4% سنة 2023.(**World bank, 2023, p. 7**).

2.4 أثار ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي على إيرادات المحروقات:

الشكل رقم (10): أثر أسعار الغاز الطبيعي إيرادات

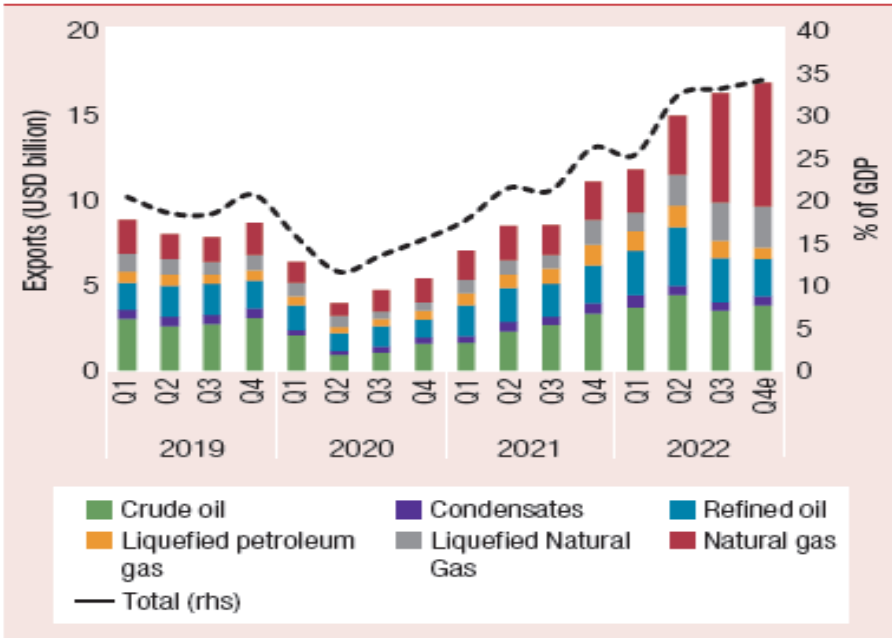

المصدر: البنك الدولي، التحديث الاقتصادي للجزائر، 2023، ص 5.

بلغ سعر النفط الجزائري الخام 123 دولاراً للبرميل في جوان 2022، وانخفض إلى 80 دولاراً في ديسمبر 2022 على الرغم من انخفاض الإنتاج، قبل أن يستقر عند 82 دولاراً في الربع الأول من عام 2023. ومع ذلك فقد تم تخفيف أثر هذا الانخفاض من خلال ارتفاع أسعار الغاز المصدر إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب من 335 دولاراً لكل متر مكعب في النصف الأول من عام 2022 إلى 703 دولارا في النصف الثاني من عام 2022 مدفوعة بالزيادة في سعر المبيعات إلى إيطاليا في الربع الثالث من السنة، ثم إلى إسبانيا، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف حجم الصادرات، لم يحدث تصحيح لأسعار النفط انخفاض عائدات تصدير المواد الهيدروكربونية التي ارتفعت من 14.9 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2022 إلى 16.2 مليار أمريكي في الربع الثاني والربع الثالث، وبحوالي 16.8 مليار دولار في الربع الرابع (**World bank, 2023, p. 6**).

3.4 تطور رقم أعمال شركة سونطراك:

وصلت قيمة التداول إلى 8,909 مليار دج مقابل 5,154 مليار دج في سنة 2021، أي زيادة بنسبة 73% من صادرات المواد الهيدروكربونية لعام 2022. وبلغت 8.422 مليار دج مقابل 4.763 مليارات دج في عام 2021، بزيادة قدرها77%، وتقدر المبيعات في السوق الوطنية ب 431 مليار دج أي بزيادة قدرها 22% مقارنة بعام 2021 **(Sonatrach, 2022, p. 143).**

الشكل رقم (11): تطور رقم أعمال شركة سونطراك

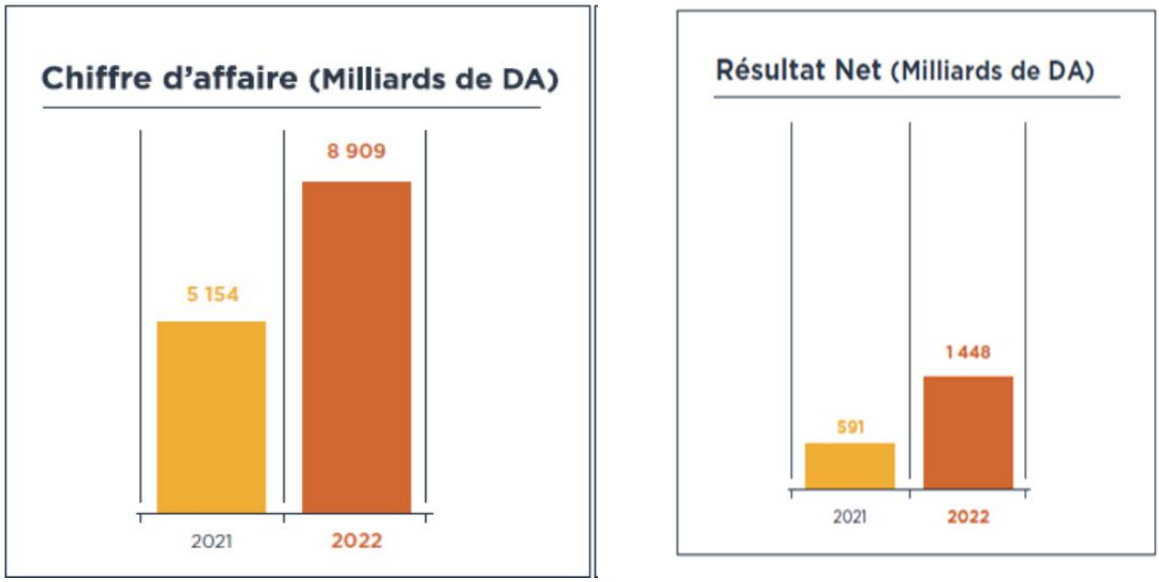

Source : Rapport Annuel 2022, p143

وشهد صافي دخل الشركة زيادة قدرها 856 مليار دج، حيث انتقل من 591 سنة 2021 إلى 1,448 مليار دج سنة 2022. ويمكن تفسير هذه الزيادة من خلال زيادة في حجم التداول. في ظل سوق دولية مواتية مع زيادة الأسعار مقارنة بعام 2020. تشير مؤشرات الإنتاج الأولي إلى أن "قيمة الصادرات بلغت حوالي 60 مليار دولار أمريكي، وقد بلغت قيمة الاستثمار ما يعادل 5.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022". وبالنسبة للإنتاج الأولي للمحروقات، فقد ارتفع من 185.2 مليون طن من النفط في عام 2021 إلى 189.26 مليون طن خلال عام 2022، مما يمثل زيادة بنسبة 2%. وفي مجال الاستكشاف، أشارت الحصيلة إلى أن سوناطراك، التي تُعتبر الشركة الرائدة في إفريقيا، قد دعمت مكانتها في السوق الدولية للنفط والغاز من خلال اكتشاف 15 موقعا جديدا خلال عام 2022، بما في ذلك 3 مواقع بالشراكة.

4.4 تطور مداخيل مبيعات المنتجات البترولية:

نلاحظ من خلال الجدول 02 تطور مبيعات المنتجات البترولية، حيث حققت الجزائر من خلال البترول الخام 2178 مليار دج في مقابل 1320 مليار دج بسنة 2021. أما الغاز الطبيعي المسال فحققت الجزائر 1086 مليار في سنة 2022 في مقابل 593 مليار دج في سنة 2021 أما منتج **GPL** فحقق 597 مليار دج في سنة 2022 مقارنة ب 8 مليار دج في سنة 2021.

الجدول رقم (02): تطور مبيعات منتجات البترولية خلال سنة 2022

• Ventes de Produits Finis

10^9

	2022		2021	
	Exportation en DA	National en DA	Exportation en DA	National en DA
PÉTROLE BRUT	2 178		1 320	
LGN (CONDENSAT)	320		275	
GN	2 702	165	1 003	105
GPL (BUTANE/PROPANE)	597	8	486	7
GNL	1 086		593	
PRODUITS RAFFINÉS	1 536	254	1 082	235
PRODUITS PÉTROCHIMIQUES	3	4	4	5
TOTAL	8 422	431	4 763	352

Source : Rapport Annuel 2022.p144

5. خلاصة:

منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية عرفت أسعار البترول تحسنا كبيرا، حيث توجهت بعض الدول للبحث عن بدائل لتقليل اعتماده الكبير على الغاز الروسي، وقد تكون الجزائر بحكم قربها الجغرافي من أوروبا من بين الخيارات التي يُعوّل عليها في تغطية الطلب العالمي، مما يسمح لها بتحسين مداخيلها، كما يجب على الجزائر أن تقوم على المدى المتوسط والطويل بأدوار أكثر أهمية، ومن خلال ما تم التطرق إليه تم الوصول إلى النتائج النتائج التالية:

- هيمنة روسيا وأوكرانيا على 53% من التجارة العالمية للسلع الاستهلاكية الرئيسية، مثل: القمح، الشعير والذرة، حيث يعتبران من بين أكبر خمس دول مصدرة لهذه المواد في العالم
- أحدثت الحرب الروسية في أوكرانيا اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمدادو زيادات هائلة في الأسعار العالمية للغذاء.
- أدت التوترات الناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا إلى تعطيل وعجز في إمدادات الوقود، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية. خلال الأسبوع الأول من الحرب، تخطى سعر خام برنت حاجز الـ 100 دولار للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره البالغ 70 دولاراً قبل الحرب.
- ارتفعت أسعار الطاقة بمقدار أربعة أضعاف عن مستوياتها في أبريل 2020، وهو أكبر زيادة في أسعار الطاقة منذ ارتفاع أسعار النفط في عام 1973.
- شهدت الولايات المتحدة ارتفاعًا بنسبة الثلث تقريبًا في أسعار الغاز الطبيعي في مارس 2022 مقارنة بديسمبر 2021، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة الطلب على الصادرات الأمريكية من الغاز الطبيعي المسال.
- نتج عن الحرب الروسية في أوكرانيا ارتفاعًا في متوسط معدل التضخم في الدول العربية إلى 15.6% في عام 2022، نتيجة لزيادة أسعار السلع الغذائية والطاقة، والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية. سجلت الجزائر زيادة في معدل التضخم من 2.4% في عام 2020 إلى 7.1% في عام 2022.

- من المتوقع أن تستمر نمو الدول العربية المصدرة الصافية للنفط بمعدل متوسط يبلغ 5.4%، مع التعافي التدريجي من تداعيات الجائحة، إلى جانب الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره.
- أدت الحرب إلى زيادة الضغوط التضخمية، وخاصة في أسعار الغذاء، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتدهور الأمن الغذائي، مما يزيد من حجم المخاطر التي تهدد الاستقرار الاجتماعي.
- تطور رقم الاعمال شركة سونطراك، حيث وصلت قيمة التداول إلى 8909 مليار دج مقابل 5154 مليار دج سنة 2021.
- تطور مداخيل الصادرات البترولية لسنة 2022، بلغت 8422 مليار دج مقابل 4763 مليار دج في عام 2021، بزيادة قدرها 77%.

6. الهوامش والإحالات:

1. Sonatrach. (2022). Rapport Annuel.
2. World bank. (2023). World bank. Algeria Economic Update.
3. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (2022). الحرب الروسية -الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية. أبو ظبي: المركز العربي للتعلم ودراسات.
4. بن عيشوبة رفيقة. (31 12, 2022). مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية أالوكرانية. مجلة أبحاث، 7، الصفحات 450-469.
5. خليفة بوزازي، (2023). الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الطاقوي في العلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية،. ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد السابع / العدد الأول،جوان.
6. دنيا محمد البنا .(2022) .، التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية –الاوكرانية .المركز الديمقراطي العربي،.
7. رحالي محمد .(2023) .السياسات التنموية في الجزائر ضرورة تفكيك التجارب وإعادة بناء التصور في ظل الحرب الروسية الأوكرانية الراهنة . ،مجلة المعيار المجلد 14 ، العدد 01 جوان ،.
8. غادة رياض عمارة. (بلا تاريخ). ، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصرى:محصول القمح نموذجا،.
9. قوتال ابتسام. (13 4, 2023). تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على الدول المصدرة للنفط (2014 إلى 2022). دراسات اقتصادية، 17، الصفحات 735-746.
10. محمد الصالح أوصيف ، فطيمت مشتر. (2023). ، تداعيات الأزمة الروسية الاوكرانية على إقتصاد الاتحاد الاوربي بين حتمية الانتقال الطاقوي وضرورة الطاقة الناضبة ،. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 8، العدد 1.
11. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية. (2022). انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق السلع الغذائية الأساسية العالمية وأسعارها، العدد02..
12. نعمت بيان. (2022). ، الحرب الروسية – الأوكرانية وتداعياتها الإقتصادية أوروبا في قلب العاصفة وأمام نقطة تحّول تاريخية والأمن الغذائي والإجتماعي لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خطر، ،7. اتحاد المصارف العربية.